

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.2
6 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

أفغانستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين	بيرو
السلفادور نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	بيلاروس
إيران نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين	باكستان
مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية	الصين
المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا	جنوب أفريقيا
الاتحاد الروسي	الولايات المتحدة
إندونيسيا	اليابان

ملاحظة للوفود

يعمّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وُثِرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5656

الترباط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: السمات الجديدة للترابط العالمي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ (UNCTAD/TDR/2005) والاستعراض).

٢- تكلم ممثل أفغانستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن التحليل الممتاز الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ قد أظهر أنه بالرغم من توسع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب ظلت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية في البلدان متقدمة النمو تحدّد شكل البيئة الاقتصادية العالمية. وقد استفادت جميع المناطق النامية من التوسع العالمي الأخير، كما بلغت منافع النمو السريع في الصين والهند العديد من البلدان الأخرى في آسيا وغيرها من المناطق. إلا أن بقاء معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دون المستوى الكافي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر، كان مبعثاً لقلق جدّي. وقال إن آفاق السنة القادمة غامضة وذلك يُعزى أساساً إلى تزايد أوجه الخلل في الحسابات الجارية في البلدان متقدمة النمو. ومن الضروري وضع نهج دولي منسق تنسيقاً جيداً على مستوى الاقتصاد الكلي لتصحيح أوجه الخلل هذه دون المساس بالتحسن الذي شهدته مؤخراً البلدان النامية في أداء في النمو وفي التقدم في اتجاه هذه الأهداف.

٣- وقد ارتفعت أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية رغم أن العديد من البلدان المنتجة للنفط قد استجابت بمرونة إذ زادت إنتاجها بأكبر قدر ممكن لتلبية الطلب المتزايد. وقد زاد اعتماد العالم النامي على الواردات من النفط، ولكن البلدان الصناعية ظلت تستوعب أكثر من نصف إجمالي إنتاج النفط وهي صاحبة الطاقة الكبرى للتكيف، لا سيما الولايات المتحدة، حيث يتجاوز استهلاك النفط للفرد الواحد متوسط البلدان متقدمة النمو بنسبة ٥٠ في المائة وحيث يشكل خمسة أمثال المتوسط العالمي. وقد ساهم التقدم الإنمائي في الصين والهند مساهمة كبيرة في النمو العالمي وفي التخفيف من حدة الفقر. وفتح أبواب فرص جديدة ولكنه أثار أيضاً تحديات جديدة لبلدان أخرى. وأدى ذلك التقدم أيضاً دوراً رئيسياً في زيادة أسعار عدد من السلع الأساسية الأولية، ولكن الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ظلّت دون مستوياتها في السبعينات بنسبة الثلث تقريباً. أما السياسات المبتكرة التي تخالف السياسات التقليدية في أحيان كثيرة فقد أدت دوراً أساسياً في التعجيل في عملية التغيّر الهيكلي وتراكم رأس المال في الصين والهند. أما وجود فوارق كبيرة بين السياسات في الصين والهند وبين تلك المتبعة في بلدان نامية أخرى ناجحة فقد أظهر أهمية وجود مجال كافٍ للسياسة العامة لتصميم استراتيجيات إنمائية تناسب الحاجات والظروف المحددة لكل بلد.

٤- وعلى الرغم من الارتفاع الأخير في حصائل الصادرات من السلع الأساسية، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة للحد من الاعتماد على السلع الأساسية وللتعجيل في عملية التنويع والتصنيع. وهذا يتطلب في العديد من البلدان النامية مزيداً من الدعم الدولي، وتحسيناً لفرص دخول الأسواق، وحلاً لمشاكل الديون الخارجية. أما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، فإنه من الضروري أن يبلغ المجتمع الدولي الأهداف المتفق عليها دولياً للمساعدة الإنمائية الرسمية،

على أن تزداد فيها حصة التمويل على سبيل المَنَح. وأما تقلُّب أسعار السلع الأساسية فليس في مصلحة المنتجين ولا المستهلكين ويمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة في توزيع عوامل الإنتاج. وأما إلقاء نظرة جديدة على الآليات الممكنة للتقليل من تقلُّبات الأسعار لمجموعة واسعة من السلع الأساسية تخفيفاً لآثارها السلبية إلى الحد الأدنى في الدخل الوطني فيمكن أن يُساعد في تعزيز قيام شراكة عالمية من أجل التنمية. ومن الضروري أيضاً ضمان استخدام الريوع الهائلة من الصناعات الاستخراجية استخداماً يحقق الحد الأقصى من المكاسب لأغراض التنمية والرفاه الاجتماعي. ومن الضروري أن تقيم الحكومات توازناً بين استخدام الحوافز الضريبية للاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، وبين الحصول على الإيرادات العامة من هذه الصناعات. ومن الضروري القيام على نحو فعال بتشجيع التجارة بين بلدان الجنوب، لا سيما على المستوى الإقليمي، حيث يمكن أن تساعد في توسيع الأسواق للمنتجين المحليين في الأسواق المحلية الصغيرة. وينبغي للأعداد القادمة من تقرير التجارة والتنمية أن تضع استراتيجيات ممكنة لمواجهة التحديات الجديدة التي تعترض سبيل البلدان النامية ولدراسة مسألة مجال السياسة العامة المطلوب لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

٥- وتكلم ممثل السلفادور نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إنه من المهم تحليل الخصائص الجديدة للترابط العالمي على النحو الذي فعله تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، وذلك لأن هذه الخصائص قد تنطوي على ضرورة تعديل الاستراتيجيات الإنمائية المحلية وكذلك السياسات الدولية. أما بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيتطلب مزيداً من التماسك بين العمليات والمفاوضات الدولية، لا سيما في ميادين التجارة والاستثمار والمالية والتكنولوجيا، وبين مختلف الاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد قام الأونكتاد بدور أساسي في تحديد العناصر لاستراتيجية عالمية متماسكة.

٦- وشهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية تحسناً كبيراً في عام ٢٠٠٤ بعد خمس سنوات من الركود والأزمات. وتشير آفاق العام ٢٠٠٥ إلى استمرار الانتعاش وإن كان ذلك بمعدل أدنى من ذي قبل. وقد عزى ذلك التحسُّن في المقام الأول إلى اتساع نطاق الصادرات وانتعاش معدلات التبادل التجاري. واستعادت التجارة البينية أيضاً نشاطها نتيجة لتزايد القدرة التنافسية بفعل التخفيض الحقيقي لقيمة عدد من العملات. كما ساعد ازدياد الطلب من الولايات المتحدة بعض اقتصادات المنطقة على زيادة حجم صادراتها. وأظهر تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ أن المكاسب الناشئة عن معدلات التبادل التجاري كانت مكاسب هامة لمصدري النفط والمعادن ولكنها كانت أقل من ذلك أهمية لدى مصدري المنتجات الزراعية. أما بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي المصدرة لمصنوعات تعتمد على كثافة اليد العاملة فقد شهدت خسائر في معدلات التبادل التجاري رغم أن تزايد حجم الصادرات وكذلك السياحة والحوالات قد عوّضَ تعويضاً جزئياً عن تلك الخسائر.

٧- وأتاحت البيئة الخارجية المؤاتية المجال للمنطقة لتحقيق فائض في الحسابات الجارية حتى رغم تزايد وارداتها تزايداً كبيراً. وكون هذا الفائض نتيجة لازدياد الصادرات يمثل حالة مخالفة للحالة في الماضي عندما كان التكيُّف يستند إلى تقليص الواردات. وأحد العوامل الهامة في ذلك تزايد الطلب على السلع الأساسية من قبل البلدان الآسيوية. وقد أكد الانتعاش القوي لأسعار السلع الأساسية، وبخاصة أسعار الوقود والمعادن، أهمية مسألة توزيع الربح في هذه القطاعات. أما ما أسفرت عنه الزيادة في معدلات التبادل التجاري من آثار في الدخل والاستثمار والتنمية على الصعيد المحلي فهي آثار تعتمد اعتماداً حاسماً على مَنْ حصل على ذلك الربح وطريقة استخدامه. وقد

أدرك عدد من بلدان المنطقة أن الإيرادات الضريبية من هذه القطاعات متدنية تدنياً بالغاً، وتقوم هذه البلدان الآن باستعراض أنظمتها الضريبية. ونتيجة للانتعاش الاقتصادي وحصول الدولة على حصة أكبر من إيرادات الصادرات في بعض البلدان عن طريق الشركات العامة أو الضرائب المفروضة على الصادرات، نشأ اتجاه نحو تخفيض العجز الضريبي في المنطقة. وفي الوقت ذاته، توقف الدين الخارجي أيضاً عن الازدياد بالأرقام المطلقة. وأحرز تقدم في أشد الحالات حرجاً وذلك في مجال تخفيض الديون وإعادة تنظيمها. ونتيجة لذلك، قلّلت بلدان عديدة من بلدان المنطقة اعتمادها على التدفقات الجديدة من رأس المال إليها.

٨- وأما التطور المقبل للظروف الخارجية فليس مؤكداً لأنه من الممكن أن تزداد أسعار السلع الأساسية وتكاليف التمويل الخارجي إذا ما فشل الاقتصاد العالمي في تصحيح أوجه الخلل، هذا الفشل الذي يسبب تباطؤاً قوياً. بل إن وجود بيئة خارجية مستمرة مؤاتية قد لا يكون كافياً لعملية تنمية مستدامة إذا لم تُنْعَش المنطقة الاستثمار الإنتاجي الذي ظلّ بطيئاً مقارنة بالمعدلات التي سجلها في الماضي، وإذا لم تُعَد المنطقة تنظيم هياكل سوقها الداخلية. فالاستهلاك المحلي والاستثمار يترابطان ترابطاً وثيقاً لأن الاستثمار يحتاج إلى سوق داخلية وإقليمية متنامية. وفي هذا السياق، لا بد من إيجاد معالجة فعالة لمشاكل البطالة والتوزيع غير المتكافئ للدخل.

٩- أما فيما يتعلق بدور الأونكتاد كمنظمة عالمية فينبغي المحافظة على قدرته التحليلية أو حتى مواصلة تعزيزها لإفساح المجال أمام الأونكتاد لمعالجة قضايا تهم البلدان النامية معالجة أكثر فعالية. كما ينبغي للاستنتاجات التي تخلص إليها التحليلات أن تشكل دعماً لأنشطة الأونكتاد الأخرى، لا سيما في مجالي التوصل إلى توافق في الآراء والتعاون التقني. فإذا استطاع الأونكتاد أن يحدّد الحاجات والعلاجات في سياق الترابط، أمكنه أن يساهم في تحسين فهم التماسك بين الأنظمة والممارسات والعمليات الدولية من جهة وبين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المحلية، من جهة أخرى.

١٠- وتكلم ممثل إيران باسم المجموعة الآسيوية والصين فلاحظ أنه بالرغم من التباطؤ المتوقع في نمو البلدان النامية الآسيوية في عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٦ تظل آسيا المنطقة الأكثر دينامية. وهذا قد يعزّز تعزيزاً أكبر دور شرق وجنوب شرق آسيا كقطب نمو جديد في الاقتصاد العالمي. وعلى العكس من ذلك، تشهد بعض الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية تباطؤاً متزايداً جداً في نموها، ومن شأن اتخاذ تدابير لحفز الطلب المحلي في تلك البلدان أن يساعد على تصحيح أوجه الخلل العالمية.

١١- ونتيجة للتصنيع السريع والزيادة القوية في حجم الواردات من المواد الأولية، شهد شرق وجنوب شرق آسيا كمنطقة تدهوراً في معدلات التبادل التجاري. أما اهتمام التزايد الدائم في أسعار النفط فكان مصدر قلق شديد لدى البلدان النامية التي لا تستفيد من ارتفاع مقابل في أسعار صادراتها. وما يعود بنفع كبير على هذه المجموعة من البلدان هو زيادة الاستثمار في صناعاتها الاستخراجية وزيادة الجهود المبذولة للأخذ بتكنولوجيات التصنيع التي تعتمد على تقليل الاعتماد على الموارد.

١٢- وتعلق المجموعة الآسيوية أهمية بالغة على وجود مجال كاف للسياسة العامة للاستفادة من أدوات مناسبة من أدوات السياسة العامة في سعيها إلى تحقيق أولوياتها وسياساتها الإنمائية. وأحد الدروس الرئيسية المستمدة من التجربة الإنمائية الماضية أن نجاح التنمية الاقتصادية في العديد من بلدان المنطقة قد استند إلى ابتكارات متنوعة في

مجال السياسة العامة، فيما شهدت بلدان أخرى تمسكت تمسكاً أدق بجدول الأعمال التقليدي للإصلاح الهيكلي أداً مخيباً للآمال في معظم الأحيان. ولذلك فإن قصص النجاح الآسيوية قد تنطوي على عدد من الدروس للبلدان النامية الأخرى، ومنها تحديداً أن التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بطرق متنوعة وأنه لا يمكن وجود نهج واحد إزاء التنمية يناسب جميع البلدان.

١٣- وبما أن وتيرة التنمية الاقتصادية لم تكن واحدة في جميع أنحاء العالم، فإن بعض البلدان تخلف في إنجاز أهدافه الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية. واعتبر التقدم العام في اتجاه بلوغ هذه الأهداف مبعثاً للارتياح في منطقة آسيا، إلا أن هذا القول لا يصح على بلدان أخرى، لا سيما أقل البلدان نمواً وبعض البلدان الأفريقية التي تواجه خطراً جدياً هو عدم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥.

١٤- وأما هذه الحصيلة المخيبة للآمال فتعزى إلى القيود المفروضة من الخارج وإلى النماذج الإنمائية غير المناسبة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه البلدان في مكافحتها للفقر وأن يساعدتها على الاندماج اندماجاً أكمل في الاقتصاد العالمي. ونظراً إلى تزايد تطلّع العديد من البلدان الأفريقية إلى آسيا كسوق لصادراتها وكمصدر للتكنولوجيا والتمويل الخارجي، اعتمدت المنطقتان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إعلان الشراكة الاستراتيجية الجديدة الآسيوية - الأفريقية. وكان الغرض من ذلك الإعلان تعزيز التعاون العملي بين القارتين في جميع المجالات الإنمائية. وأخيراً، ينبغي للأونكتاد أن يواصل أعماله التحليلية الرامية إلى تعزيز العمليات الإقليمية والأقليمية.

١٥- وتكلم ممثل مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ مفيد جداً لأنه يتطرق لقضايا هي موضوع الساعة تتصل بتطورات جديدة في الاقتصاد العالمي وفي العالم النامي بخاصة. وقد حصل مؤخراً تقدم هائل فيما يتعلق بالتعاون الدولي لصالح أفريقيا، الأمر الذي يشهد عليه التركيز على أفريقيا في محافل دولية رئيسية. وأحد التطورات التي لقيت ترحاباً الموافقة على مضاعفة التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا والتزام عدد كبير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها زيادة تجعلها لا تقل عن نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، كما كان موضع ترحاب أيضاً قرار شطب الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقرار النظر في تخفيض الديون غير المستدامة لبعض البلدان التي تعادل في فقرها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن لا ينبغي للتخفيف من عبء الديون أن يتم على حساب تدفقات المعونة. ويمكن تعزيز نوعية المعونة عن طريق دعم الميزانية للاستجابة إلى حاجات التنمية البشرية وتنمية الهياكل الأساسية المادية وإلى التخفيف من حدة الفقر. وكما تستفيد البلدان أفضل الاستفادة من المعونة تحتاج أيضاً إلى وجود مجال كافٍ للسياسة العامة يُتيح لها وضع استراتيجياتها القطرية لتعزيز النمو وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦- وفي السنوات الثلاث الماضية، تحسّن أداء أفريقيا في مجال النمو تحسناً بارزاً، ولكن على الرغم من التمكن من توقع زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٥، ظلت الزيادة في دخل الفرد الواحد في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لا تزال غير كافية لإحراز تقدم حاسم في الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. أما اتساع التجارة بين بلدان الجنوب بسرعة أكبر من سرعة نمو التجارة بين بلدان الشمال والجنوب فقد ساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري في أفريقيا. ونشأ معظم الزيادة في حصائل

الصادرات في أفريقيا عن الطلب القوي في آسيا على الواردات الأفريقية، ويمكن لإعلان الشراكة الاستراتيجية الجديدة الآسيوية - الأفريقية أن يكون بمثابة أداة رئيسية لتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي تعزيزاً أكبر.

١٧- ومن الأسباب الرئيسية لسرعة النمو الاقتصادي في أفريقيا ازدياد حجم الصادرات وما رافقه من زيادة في أسعار السوق العالمية لبعض أهم المنتجات التصديرية الأفريقية، لا سيما النفط والمعادن. ولكن أسعار السلع الأساسية ظلت شديدة التقلب، وظلت بالأرقام الحقيقية أدنى اليوم مما كانت عليه قبل نحو ٢٠ سنة. وإضافة إلى ذلك، كانت فترات تدهور الأسعار تاريخياً أطول كثيراً من فترات الارتفاع. ولا بد من النظر إلى التحسن في معدلات التبادل التجاري الأفريقية التي زادت بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً منذ عام ٢٠٠٤ على ضوء تأثير منطقة أفريقيا أشد التأثير بتدهور معدلات التبادل التجاري وتقلص القدرة الشرائية للصادرات في الثمانينات، مقارنة بغيرها من المناطق. وكما أكد تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، لم تعد القدرة الشرائية للصادرات إلى مستواها في عام ١٩٨٠ إلا في عام ١٩٩٦. وإضافة إلى الأثر السلبي الذي يُلحقه هذا التدهور في الأداء الاقتصادي بوجه عام كان هذا التدهور عاملاً أساسياً من العوامل الكامنة وراء تزايد قيود المدفوعات الخارجية وارتفاع المديونية الخارجية.

١٨- وتناول تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ موضوعاً هاماً آخر هو توزيع إيرادات الصادرات وربوع الصناعات الاستخراجية، ثم خلص إلى الاستنتاج بأنه فيما يُحتمل أن يكون ريع الصناعات الاستخراجية مصدراً هاماً لتمويل التنمية، أدى التخصيص والحوافز الضريبية المقدمة إلى المستثمرين الأجانب إلى انخفاض كبير في الحصة المحلية من إجمالي إيرادات هذا القطاع. ويبدو أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تلقت، في صناعة الوقود، أدنى الحصص من الريع من حيث قيمة صادراتها.

١٩- ومن المهم أن تستخلص النتائج الصحيحة فيما يتعلق بالعمل الدولي من التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ بشأن التفاعل العالمي بين التجارة، والسلع الأساسية، والمالية، والاستثمار وأثر هذا التفاعل في آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية. ولا يزال الأونكتاد المؤسسة المناسبة التي يجري في إطارها هذا الحوار لأنه يمكن أن يُقدم آراء بديلة من منظور إنمائي.

٢٠- وتكلم ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا فشكر الأمانة على العرض المتوازن والمعقول في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء معالجة التقرير لمفهوم مجال السياسة العامة.

٢١- وأبرز التقرير الجوانب الإيجابية لنمو الصين، بما في ذلك الزيادة في طلب الصين على السلع الأساسية الرئيسية التي تُصدّرها بلدان نامية أخرى، وهذا تطور لا بد من الترحيب به لاختلافه عن المخاوف المعتادة من تأثير الصادرات الصينية. وأشار التقرير أيضاً إلى التحديات التنافسية التي تواجه مصنوعات البلدان النامية المتنافسة مع الصين مباشرة. ومن المثير للاهتمام أن الأونكتاد يعتبر الآن أن الميزة التنافسية الطويلة الأجل للصين ليست في مجال المنسوجات والملابس وإن كان من غير المؤكد معرفة السرعة التي سوف تنتقل الصين بها إلى السلع التي تعتمد اعتماداً أقل على كثافة اليد العاملة.

٢٢- ورحب باستقرار أسعار السلع الأساسية؛ فلا ينبغي لارتفاع أسعار السلع الأساسية أن يغذي الركون، وينبغي للبلدان النامية أن تواصل التطلع إلى التنوع باعتباره استراتيجيتها الفضلى الطويلة الأجل. وأكد التقرير أن التجارة بين بلدان الجنوب مستصوبة بالنظر إلى تدني درجة تعرض البلدان النامية لضغوط البلدان الصناعية، وهذا يعني ضمناً أن التجارة بين بلدان الجنوب هي أكثر حرية وإن احتمال خضوعها لشروط سياسية هو احتمال أقل. ولم يظهر هذا الافتراض على أرض الواقع، فمعظم البلدان النامية أكثر حمائية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بل أيضاً أقل منها استعداداً لفتح الأسواق. فالسياسات الحمائية التي انتهجتها البلدان النامية ألحقت ضرراً بآفاقها الإنمائية هي ذاتها. أما الجهود المتعددة الأطراف التي بُذلت في إطار جدول أعمال الدوحة الإنمائي فقد قدمت أفضل الضمانات لتحرير التجارة بين بلدان الجنوب، وذلك على العكس من الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة بموجب النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٢٣- ووصف تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ التجارة بين بلدان الجنوب بأنها تجارة يحركها أكثر من غيره تقاسم الإنتاج الإقليمي للمنتجات المتجهة إلى البلدان متقدمة النمو. ولا بد من اعتبار تقاسم الإنتاج الإقليمي تطوراً يستحق الترحاب لأنه يفسح مجالاً لتقاسم العمل الدولي على أساس الميزة النسبية لأماكن مختلفة. وعلاوة على ذلك، أبرز هذا التقاسم للإنتاج أهمية تخفيض التعريفات الجمركية في التجارة بين بلدان الجنوب لأن هذه التعريفات تنعكس في نهاية المطاف في أسعار تصديرية أعلى وتُلحق ضرراً بالقدرة التنافسية.

٢٤- وتُعتبر أوجه الخلل العالمية خطراً على الاقتصاد العالمي، ومن شأن وجود نمط نمو أكثر توازناً بين المناطق الرئيسية أن يساعد على تصحيح أوجه الخلل هذه. وتساءل عن سلامة المفهوم القائل بمسؤولية أوروبا عن أكثر أوجه الخلل العالمية الحالية، وتوقع أن تعالج أوروبا وحدها هذه الحالة. وينبغي للولايات المتحدة والصين أن تنهضا أيضاً بمسؤولية إحداث تغييرات مناسبة في السياسة العامة لتصحيح أوجه الخلل العالمية عموماً. بمعالجة العجز المحلي أولاً واعتماد مزيد من المرونة في أسعار الصرف ثانياً.

٢٥- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الطابع الحاد للمشاكل العالمية الحالية يقتضي قيام المجتمع العالمي بتحسين جهوده الجماعية المبذولة لإبطال الآثار السلبية وزيادة المنافع التي تترتب على العولمة. ورأى أن استنتاجات قمة مجموعة الثماني التي عُقدت في علنغلز واستنتاجات القمة العالمية للأمم المتحدة مهمة للغاية في ضمان اتباع نهج مشترك ومتكامل إزاء هذه الأهداف. وفي سياق توافق آراء ساو باولو توجد حاجة إلى زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي بغية حل المشاكل الإنمائية القائمة، على أن يولي اهتمام خاص لإزالة أوجه عدم التكافؤ والفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة. والجهود الدولية لا تؤدي إلى النتائج اللازمة إلا إذا رافقتها سياسات تقوم على أساس في التفكير السليم في السياسة الاجتماعية - الاقتصادية، وسياسة الهياكل الأساسية، والسياسة المالية والاستثمارية على الصعيد الوطني. وقال إن بلاده تبذل جهوداً محلية كبيرة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لديها، وتلتزم في الوقت ذاته، باعتبارها البلد المسمى لاستضافة الاجتماع القادم لمجموعة الثماني، بالمشاركة في المساعدة الإنمائية الدولية وتقوم باتخاذ خطوات فعلية لبلوغ حدود طاقتها كجهة مانحة. وتوجه بلاده جهودها إلى تخفيف عبء الديون عن كاهل أقل البلدان نمواً، وتقدم أيضاً أشكالاً متعددة من أشكال المساعدة الرسمية على نطاق العالم كله، بما في ذلك تقديم هذه المساعدة إلى شركائها في كومنولث الدول المستقلة. وفيما يتعلق بالأونكتاد، رأى أنه ينبغي له أن يعزز تعاونه

مع المنظمات الدولية الأخرى، ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية كي تصبح العولمة آليةً لجمع شمل الأسرة العالمية.

٢٦- وقال ممثل *إندونيسيا* إن الترابط العالمي أثر تأثيراً ملحوظاً في توزيع النمو الاقتصادي على نطاق العالم فساعد البلدان النامية على العمل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه لم يستفد من ذلك استفادة كاملة إلا بعض البلدان، إذ بقي العديد من البلدان الأخرى متخلفاً عن غيره تخلفاً يُعزى في الغالب إلى القدرة غير الكافية وإلى محدودية الموارد. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءً يضمن تمكن البلدان المتخلفة عن غيرها من الاستفادة من المنافع الصغيرة التي اكتسبتها في الغالب من السلع الأساسية الأولية، إلى جانب استفادتها من المساعدة المقدمة من الاقتصادات الأفضل حظاً منها، وذلك لوضع هذه المنافع وهذه المساعدة في خدمة التصنيع والتنمية الاقتصادية. وينبغي للبلدان النامية أن تستفيد استفادة كاملة من تغير ملامح التجارة الدولية مع الصين والهند، اللتين تُعتبران قطبي النمو الجديدين وأن تستفيد من الزخم الذي ولّده هذان البلدان. أما التجارة بين بلدان الجنوب بما تنطوي عليه من إمكانات هائلة من حيث فتح أسواق جديدة وغير مكتشفة فقد تتيح للبلدان النامية فرصة وضع حد لاستمرار اعتمادها اعتماداً مفرطاً على أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويمكن أن تكون هذه التجارة أيضاً عاملاً بارزاً حقاً في دعم البلدان النامية في اندفاعها نحو تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تعتبر الأسواق الرئيسية لصادرات البلدان النامية، وعليها أيضاً أن تفتح أسواقها بثبات. ونظراً إلى اعتماد البلدان النامية في عملية التصنيع على الواردات من السلع الأساسية الأولية فإن التقلب الحالي في أسعار السلع الأساسية يشكل خطراً جدياً على استدامة نموها، ولذلك توجد حاجة إلى تنسيق أفضل في السياسة الدولية بغية الحؤول دون تقلب الأسعار. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتدبر أوجه الخلل في حساباتها الجارية عن طريق بذل جهود متضافرة لأن من شأن السياسات غير الصحيحة المتخذة من طرف واحد لا أن تعرض للخطر البلدان المعنية فحسب بل أيضاً بقية أجزاء العالم. أما مسألة تقلب أسعار الصرف فلا بد من تناولها على النحو المناسب، وينبغي للمجتمع الدولي العمل على حماية الاقتصادات الضعيفة من الآثار الجانبية التي لا لزوم لها. وهذه القضايا كلها تبرز أهمية عمل الأونكتاد في استكشاف السمات الجديدة للتجارة وفي تحديد اتجاهات تحسّن تجنب الآثار السلبية التي تلحق بالنمو.

٢٧- وقال ممثل *بيرو* إن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ قد ذكر النمو السريع في الصين والهند باعتباره عاملاً هاماً كامناً وراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وافترض أن هذه الأسعار ستبقى على حالها إذا ما استمر النمو الصناعي في هذين البلدين قوياً وإذا ما تم تصحيح أوجه الخلل في البلدان المتقدمة النمو بدون إحداث انكماش. فالزيادة غير المنتظمة في أسعار السلع الأساسية، لا سيما أسعار المعادن، لا تعني بالضرورة إعادة توزيع للدخل من البلدان المستهلكة إلى البلدان المنتجة. فارتفاع الأسعار وازدياد الصادرات لم يؤدي تلقائياً إلى زيادة في الإيرادات الضريبية للمصدرين. وهذا ناتج في جانب منه عن الحوافز الضريبية التي ترمي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى غرار ذلك، فإن التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية لم تساعد البلدان على تحقيق نمو مستقر ومستدام يعود بالنفع على السكان جميعاً ويساعد على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. أما البلدان المصدرة للسلع الأساسية التي استفادت من الزيادات الأخيرة في الأسعار ومن حجم الصادرات فلا بد لها من المحافظة على جهودها التي تبذلها لتنويع قطاع السلع الأساسية لديها، ولزيادة القيمة المضافة في قطاعات أخرى. وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد أن يحلل تحليلاً مستفيضاً تنويع الهياكل الإنتاجية للبلدان النامية وإيجاد آليات

يمكن أن تساهم في التقليل من تقلب الأسعار. وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ وجود فوارق كبيرة في الطاقة بين البلدان من حيث الابتكار والانتفاع من عملية تدويل أنشطة البحث والتطوير. وينبغي للأونكتاد أن يستأنف عمليات الاستعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وذلك بالاشتراك مع البلدان المعنية لتحديد خيارات قد تمكن من تطوير أو زيادة طاقات التكنولوجيا وطاقات الابتكار. وينبغي له أيضاً أن يواصل نشر تحليلاته المعروفة والقيّمة بشأن التجارة والتنمية.

٢٨- وتكلم ممثل بيلاروس فقال إن بلده يقدر تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ ويؤيد استنتاجات الأونكتاد الحادي عشر بشأن طاقة الأونكتاد المتزايدة في المجالات المترابطة، وهي التجارة والتنمية والاستثمار، لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقلها نمواً، في جهودها الإنمائية. وأبرز التقرير الاتجاه المتزايد نحو الترابط العالمي وعزا التباطؤ الأخير في النمو العالمي إلى التباطؤ في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية، وذلك رغم ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية. وأبرز التقرير الدور الهام للطلب المحلي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلدان النامية، وأبرز أوجه الخلل القائمة والتقلب الحالي في الاقتصاد العالمي. غير أنه لا يوجد داعٍ للاعتقاد بأن هذه الاتجاهات هي اتجاهات لا رجعة عنها وأنها ذات طابع عالمي. ويُعتبر العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الخطر القصير الأجل الأكبر الذي يعترض سبيل النمو المستقر للاقتصاد العالمي، وينبغي للأونكتاد أو يولي اهتماماً خاصاً بتلك المسألة. وظلت البلدان النامية تشهد تدفقات من رأس المال إلى خارجها في وقت تحتاج فيه إلى الموارد لتعزيز النمو وتشجيع التنمية المستقرة. ومن الضروري أن يتغير النظام المالي العالمي تغيراً جذرياً لضمان الاستقرار المالي العالمي. وفي هذه الأثناء، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان والمناطق بغية تقليل أوجه الخلل العالمية وضمان المزيد من التنمية العالمية. وأما العلاقات الاقتصادية الإقليمية فقد خففت من حدة الفوارق العالمية وأتاحت للبلدان النامية فرصة تعزيز صادراتها ونموها الاقتصادي. وأخيراً، إذا أُريد للأونكتاد أن يضطلع بولايته على أكمل وجه كما حددها الأونكتاد الحادي عشر فإنه ينبغي ترشيده أنشطته. أما تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ فقد توقف دون التطرق للتجارب الاقتصادية في الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، رغم النص على ذلك في ولايته الممنوحة له من الأونكتاد الحادي عشر.

٢٩- وأشار ممثل باكستان إلى الدور الهام الذي يقوم به الأونكتاد في تعزيز التنمية وتشجيع التعاون بين البلدان النامية. وأعرب عن رضاه إزاء استجابة تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ للنقاط التي تثير قلقه والتي أثارها وفده بصدد تقرير السنة الماضية. كما أعرب عن الرضا إزاء تخصيص التقرير جزءاً كبيراً من تحليله لآثار أسعار النفط على البلدان النامية. وقال إن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تتسم بأوجه خلل هائلة في ميدان المالية والتجارة، وهذا عزّز الفوارق الدولية وسبب هجرة لرأس المال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وقد اعتمدت بعض البلدان النامية سياسات واعية من أجل حُسن الإدارة، والتنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، والتجارة المفتوحة استجابة لمؤتمر الدوحة. غير أن جهود هذه البلدان النامية لم يقابلها بعد وفاء المجتمع الدولي بوعوده زيادة فتح الأسواق، وزيادة المساعدة المالية، وتخفيض الديون، وغير ذلك من إجراءات معالجة أوجه الخلل. ولا بد أن يكون أحد الأهداف الأساسية للأونكتاد التوصل إلى توافقٍ في الآراء بشأن الطريقة التي يمكن بها الأخذ بالتعاون في السياق الحالي للنمو التنافسي وإدراج هذا التوافق في إطار الاقتصاد الدولي. وينبغي للأونكتاد أن ينسق مع المنظمات الدولية الأخرى لإفساح المجال أمام مساهمة الفرص الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية لهذا القرن في تحقيق مزيدٍ من الازدهار والمساواة والأمن.

٣٠- وقال ممثل الصين إن الاقتصاد العالمي يواجه الآن عدداً من المشاكل التي حملت جميع البلدان تقريباً على إجراء شكل من أشكال إعادة تنظيم الهياكل. وفي عالم يشهد مزيداً من الترابط، من الضروري أن تنظر البلدان فيما تستتبعه قراراتها بشأن الإجراءات والسياسات من آثار على العالم، لا سيما البلدان النامية. ورغم وجود علامات تشير إلى انتعاش اقتصادي في العالم لا يزال الفقر يعتبر مشكلة خطيرة في البلدان النامية، لا سيما في أقلها نمواً، والفجوة بين بلدان الشمال والجنوب مستمرة في اتساعها. ورغم أن البلدان النامية تندمج أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي إلا أنها لا تزال تنتظر جني ثمار العولمة. ومن المهم تحديد أسباب هذه المشاكل وتعيين حلولها واتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجتها. وفي اقتصاد يتزايد ترابطاً ينبغي أن تكون تنمية البلدان النامية شاغلاً لا لهذه البلدان وحدها. ويبدو أن من الصعب للغاية تحقيق المرامي الموحدة في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والسنداءات التي أطلقت مؤخراً تدعو إلى مزيد من الإرادة السياسية والإجراءات الملموسة. فحل القضايا المتصلة بالتنمية التي لقيت اهتماماً بها في قمة الأمم المتحدة يتطلب بذل جهود لا تعرف الكلل من قبل جميع البلدان.

٣١- ويمكن أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بدور مؤثر في إقامة نظام اقتصادي عالمي نزيه ورشيد وشفاف، وذلك باضطلاعها بمسؤولية أكبر في بلوغ تنمية عالمية شاملة ومتضاربة ومتوازنة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تمنح فرصاً أكبر لدخول الأسواق، وأن تيسر نقل التكنولوجيا وأن تزيد المساعدة وتخفيف أعباء الديون عن البلدان النامية، لا سيما البلدان المثقلة بالديون وأقل البلدان نمواً. وقد علقت الحكومة الصينية دائماً اهتماماً عظيمًا على التعاون بين بلدان الجنوب، وسوف تُعزز ذلك التعاون بتبادل التجارب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبتقديم المساعدة في ميادين مختلفة. وقد قدم تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ تحليلاً ذا وجهة إنمائية لحالة الاقتصاد العالمي، وشكّل مصدراً مرجعياً هاماً. فقد حلل التقرير تحليلاً مستفيضاً لحالي الصين والهند، ولكن نظراً إلى اختلاف الأحوال باختلاف البلدان فإنه ينبغي النظر إلى جميع التجارب سواء أكانت تجارب ناجحة أو أقل نجاحاً من غيرها في سياق الظروف ذات الصلة.

٣٢- وأكد ممثل جنوب أفريقيا أن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ قد تضمن تحليلات جيدة للاتجاهات الاقتصادية العالمية، وأشار إلى أن تركيز التقرير على النمو في الهند والصين هو موضع اهتمام خاص لدى البلدان النامية. فدعوة التقرير إلى وضع سياسة عامة متماسكة وإلى إتاحة مجال إضافي للسياسة العامة في البلدان النامية هو جدير بالترحاب به لأنه يأتي في وقت يشعر فيه عدد من البلدان بخيبة الأمل إزاء حصيلة المناقشات الإنمائية التي دارت في القمة العالمية في نيويورك. وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد أو يواصل معالجة هذه القضايا، مانحاً إيها بذلك قوة دافعة في المحافل الدولية. ورغم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي قد بلغ ٥ في المائة، يوجد شعور بالقلق إزاء عدم كفاية هذا المعدل لمساعدة البلدان الأفريقية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يرفع مستوى المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان لإتاحة الفرصة أمامها لتحقيق تطلعاتها الإنمائية. وفيما ينبغي لأوروبا واليابان أن يتخذا تدابير لزيادة وتيرة النمو، ينبغي للولايات المتحدة أيضاً أن تعالج مشكلة العجز المزروجة. فارتفاع أسعار النفط أثر تأثيراً خطيراً في آفاق النمو العالمي، وذلك يُعزى في المقام الأول إلى تغيّر أنماط الإنتاج في البلدان المتقدمة النمو في السنوات الثلاثين الماضية. وهذا هو الحال أيضاً في جنوب أفريقيا التي يمثل قطاع الخدمات معظم ناتجها المحلي الإجمالي الذي لا يعتمد اعتماداً شديداً على النفط.

٣٣- وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة فقالت إن سياسة حكومتها في مسألة المجال للسياسة العامة لم تتغير، ويبدو أن مواقف بلدان مجموعة الـ ٧٧ والمجموعات الإقليمية لم تتغير أيضاً. فقد وافقت حكومة الولايات المتحدة على نص بشأن المجال للسياسة العامة تم التوصل إليه بعد مفاوضات جاهدة، وهو النص الوارد في الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو، ولكن المسألة كما عولجت في هذا النص لم يُقصد بها قط أن تكون مجالاً جديداً رئيسياً من مجالات عمل الأونكتاد، وليس النص ذاته إلا إعلاناً سياسياً في سياق محدود. ومن الصعب توقع الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يتابع العمل بشأن مجال السياسة العامة. ومنشأ هذه المسألة هو خيبة الأمل إزاء سياسات المؤسسات المالية الدولية في التسعينات. وفيما لا ينبغي تقييد البلدان النامية بقيود سياسة معينة، ينبغي لهذه البلدان أن تأخذ في الاعتبار التوازن المناسب بين مجال السياسة العامة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية. فكل بلد مسؤول عن إجراء التحليل الخاص به للمخاطر والمنافع بغية تحديد ما إذا كانت الالتزامات الدولية التي تنظر فيها جديرة بالاعتبار، وهي الالتزامات المحددة في توافق آراء ساو باولو. فجميع البلدان تتمتع بسيادة اقتصادية، وإذا اختارت التخلي عن تلك السيادة كان ذلك لأن هذا التخلي يُعتبر مفيداً لها. فمجال السياسة العامة يسمح باتباع سياسات اقتصادية جيدة وسيئة، وينبغي أن تكون السياسة الاقتصادية الجيدة في صلب عمل الأونكتاد. وبالإشارة إلى مسألة الحق في التنمية، قالت إن ولاية الأونكتاد تشمل قضايا عديدة تتصل بالتنمية، وليس بحقوق الإنسان. وبما أن مسألة الحق في التنمية هي مسألة تبحثها حالياً لجنة حقوق الإنسان فإن هذه المسألة ينبغي لها أن تبقى هناك.

٣٤- وقال ممثل اليابان إن التقييم الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥ للحالة الاقتصادية اليابانية الراهنة هو تقييمٌ مبالغ في التفاؤل، وإن كانت تلك الحالة تتحسن بثبات. كما أن وصف التقرير للسياسة التجارية للبلدان المتقدمة النمو بأنها سياسة حمائية هو وصفٌ مبالغ فيه. ومن شأن زيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح ألا يقلل من مجال سياستها العامة بل أن يعززه.

— — — — —